جمهورية مصر العربية
وزارة المالية

البيان المالي التمهيدى
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨

مارس ٢٠١٧

تقديم

تستكمل وزارة المالية للعام الثالث على التوالى خطاها الراسخة فى إشراك المواطن فى كافة مراحل إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة والتى ينبغى فى الأساس أن تعبر عن طموحاته وتلبى مطالبه، بإصدار البيان المالى التمهيدى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي الجديد ٢٠١٨/٢٠١٧. وقد قامت الوزارة من قبل بإصدار منشور إعداد الموازنة العامة للعام المالى ذاته متضمناً أهم المبادئ والأهداف والسياسات المالية والإقتصادية التى يتم على أساسها إعداد مشروع الموازنة.

ويستعرض هذا التقرير الإطار الاقتصادى المحلى والخارجى وأهم الإفتراضات عند إعداد مشروع الموازنة الجديدة والتى تستهدف من خلاله الحكومة تحقيق إنطلاقة إقتصادية من خلال برنامج إصلاح إقتصادى وطنى طموح يسمح بالإستجابة لتطلعات المواطنين فى تحسن سريع ومستدام لمستوى المعيشة، ومع إلتزام الدولة بالقيام بدورها الأساسى فى توفير الحماية والعدالة الاجتماعية، والإستثمار فى التنمية البشرية، وتحديث البنية الأساسية، والتأكد من إستقرار وإستدامة النظام المالى والاقتصادى على المدى المتوسط.

كما يمثل مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ إستكمالاً للمرحلة الثانية من الإصلاحات التى إتخذتها الحكومة منذ العام الماضي لمعالجة الاختلالات الهيكلية التى ظل الاقتصاد المصرى يعانى منها لسنوات؛ إلا أنه من المنتظر أن تشهد الحياة الاقتصادية لمصر حدثين يعتبران على النقيض لبعضها البعض؛ حيث يتم تطبيق باقي الاجراءات الإصلاحية والتى سوف تشهد الموازنة العامة فى إثرها تحقيق لفائض أولي من بعد سنوات طويلة وهي مكبلة بالعجز الكلي والديون. وهذا الفائض هو بداية بشائر الاصلاح الاقتصادي الذي إتخذته الحكومة المصرية بكل شجاعة وجرأة ووقفت ورائه القيادة السياسية ودعمته حتي تم تحقيقه علي أرض الواقع وساندته جموع الشعب بما تحملته من أعباء مصاحبة لعملية الاصلاح واثقة في قيادتها السياسية وحالمة لمستقبل واعد بتحسن الظروف المعيشيه ومستوى الخدمات العامة وتوافر فرص العمل لأبناء هذا الوطن وإرتفاع مستوي الرفاهية لجميع مواطني هذا الشعب العظيم.

وفى سياق ما تبنته وزارة المالية من مبادىء الشفافية فى كل مراحل إعداد الموازنة العامة للدولة تسعى وزارة المالية أن يكون هذا التقرير أساساً لتبادل الآراء حول السياسات التي تتبناها الحكومة، حيث تأخذ وزارة المالية بعين الإعتبار والجدية كافة الآراء التى تتلقاها فى هذا الإطار وذلك من خلال الموقع الإلكترونى التفاعلى www.budget.gov.eg.

وزير المالية

عمرو الجارحى

فهرس

أولاً: الرؤية... نسعى للاصلاح الشامل لمستقبل واعد....

أهم الإصلاحات المنفذة العام الماضى

عرض سريع لنتائج المالية العامة للفترة يوليو-فبراير ٢٠١٦/٢٠١٧

ثانياً: مؤشرات إقتصادية أولية مبشرة... نحو مستقبل أفضل

تزايد حصيلة ضريبة القيمة المضافة من وقت تطبيق القانون فى نوفمبر ٢٠١٦

تطورات مبشرة فى القطاع الحقيقى

أثر تحرير سعر الصرف على تحسن عدد من المؤشرات الإقتصادية

التشريعات الجديدة خلال المرحلة المقبلة

ثالثاً: أهم التحديات المالية والإقتصادية ٢٠١٦/٢٠١٧

تأثير التغيرات الأخيرة من تحرير أسعار الصرف ومعدلات الفائدة (الأسس التى بنيت عليها الموازنة)

الأثر المتوقع لتطبيق قانون القيمة المضافة فى عام ٢٠١٦/٢٠١٧

الإلتزام بالإستحقاقات الدستورية للتعليم والصحة

رابعاً: الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨

١. معدلات النمو والبطالة

٢. معدلات العجز والدين الحكومى

٣. معدلات التضخم

٤. أداء الإقتصاد العالمى

٥. أهم الافتراضات

خامساً: أهم توجهات السياسة المالية فى مشروع الموازنة

١. سياسات دفع النشاط الاقتصادى

٢. سياسات إصلاح المالية العامة

تطوير منظومة الأجور وأثر تطبيق قانون الخدمة المدنية

إستكمال الإصلاحات الهيكلية والمالية فى قطاع الطاقة

تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام

اصلاحات أخرى لتحسين إدارة المالية العامة

٣- تعزيز ارتباط إيرادات الدولة بالنشاط الاقتصادى

ضريبة القيمة المضافة والتأكد من سلامة التطبيق

إصلاحات أخرى لتعظيم موارد الدولة

٤-سياسات للسيطرة على إرتفاع الأسعار وزيادة المنافسة وحماية المستهلك

٥-تدعيم نظم الحماية الاجتماعية

إصلاح التأمين الصحى الشامل والسلع التموينية

سادساً: أهم المخاطر المالية في مشروع موازنة العام المالى القادم

أولاً: الرؤية...نسعى للإصلاح الشامل لمستقبل واعد...

معاً نستكمل مشوار الإصلاح الإقتصادى والمالى الذى بدأناه منذ بداية العام المالى قبل الماضى حيث تقوم الحكومة من خلال موازنة العام المالى الجديد بإستكمال تنفيذ البرنامج المتكامل للإصلاح الذى يهدف إلى تحقيق معدلات نمو إقتصادى مرتفعة ورفع معدلات التشغيل والإهتمام بالحماية الإجتماعية، حيث يرتكز برنامج الإصلاح الإقتصادى على رفع معدلات النمو من خلال زيادة معدلات الادخار والاستثمار ويتسم بالإستدامة والإحتوائية لجميع أبناء الوطن ويعمل على تنمية الطاقة الإنتاجية خاصة الصناعة وزيادة القدرة على المنافسة والتصدير وخلق فرص عمل حقيقية وتخفيض معدلات البطالة والفقر. كما يهدف البرنامج إلى معالجة الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد بطريقة تدريجية ومتوازنة لتحقيق الاستقرار المالى والاقتصادى المطلوب للاستدامة والسيطرة على معدلات الأسعار.

منطلقات السياسة المالية:

- تحقيق الضبط المالي ووضع معدلات العجز والدين العام فى اتجاه نزولى من خلال ترشيد الانفاق العام وإعادة ترتيبه وزيادة الإيرادات.
- المساهمة فى زيادة معدلات النمو والتشغيل وتنمية بيئة اعمال محفزة للقطاع الخاص.
- زيادة مخصصات الحماية الاجتماعية والتوسع فى البرامج الأكثر استهدافا للفئات الأولى بالرعاية.

كما يحرص مشروع الموازنة العامة الجديدة على تمكين المواطنين من خلال سياسات لإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين بما يضمن كفاءة الإنفاق وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف. بالإضافة إلى الحفاظ على معدل مرتفع للإستثمارات فى البنية الأساسية لإحداث نقلة نوعية فى مستوى وكفاءة الخدمات العامة الأساسية المقدمة للمواطنين وإستكمال المشروعات التنموية الكبرى وتركيز على رفع كفاءة برامج ومظال شبكة الحماية الإجتماعية.

استهداف نمو مرتفع ومستدام يستفيد منه الجميع

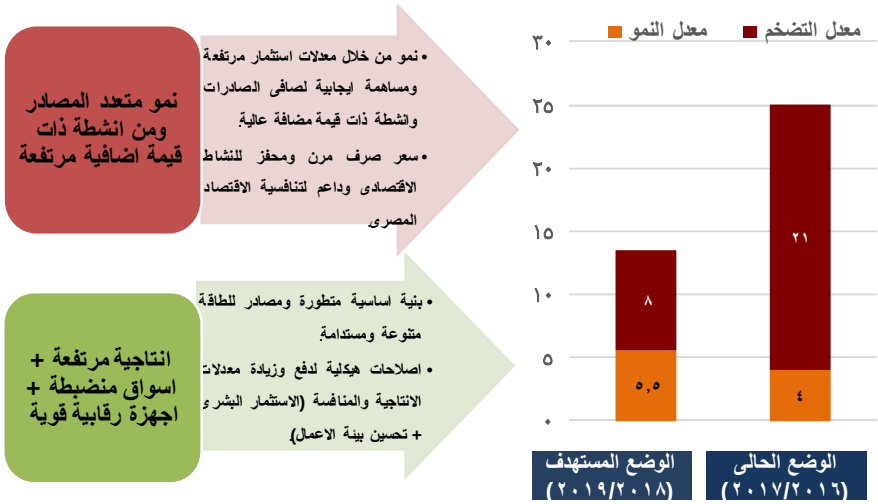

أهم الإصلاحات المنفذة العام الماضى

شهدت مصر خلال عام ٢٠١٦ حراكاً واسع النطاق لمعالجة الاختلالات الهيكلية التى ظل الاقتصاد المصرى يعانى منها لسنوات، مما تطلب تضافر الجهود بين المصريين حكومةً وشعباً، حيث وضعت الحكومة المصرية برنامجًا للاصلاح الاقتصادي،شمل تحرير نظام الصرف الأجنبي للتخلص من نقص العملة الأجنبية وتشجيع الاستثمار والصادرات وتحريك أسعار المنتجات البترولية، وتطبيق قانونى القيمة المضافة والخدمة المدنية، وتنويع مصادر التمويل من خلال إصدار السندات الدولارية في الأسواق الدولية، والسعى نحو احتواء التضخم. بالإضافة إلى غيرها من الإصلاحات المالية الهيكلية الهامة الأخرى الهادفة إلى تعظيم موارد الدولة الضريبية وغير الضريبية، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المجتمع المصرى بهدف الإستغلال الأمثل لمقدرات الوطن وزيادة الإستثمارات في البنية التحتية وتحسين مستوى الخدمات العامة.

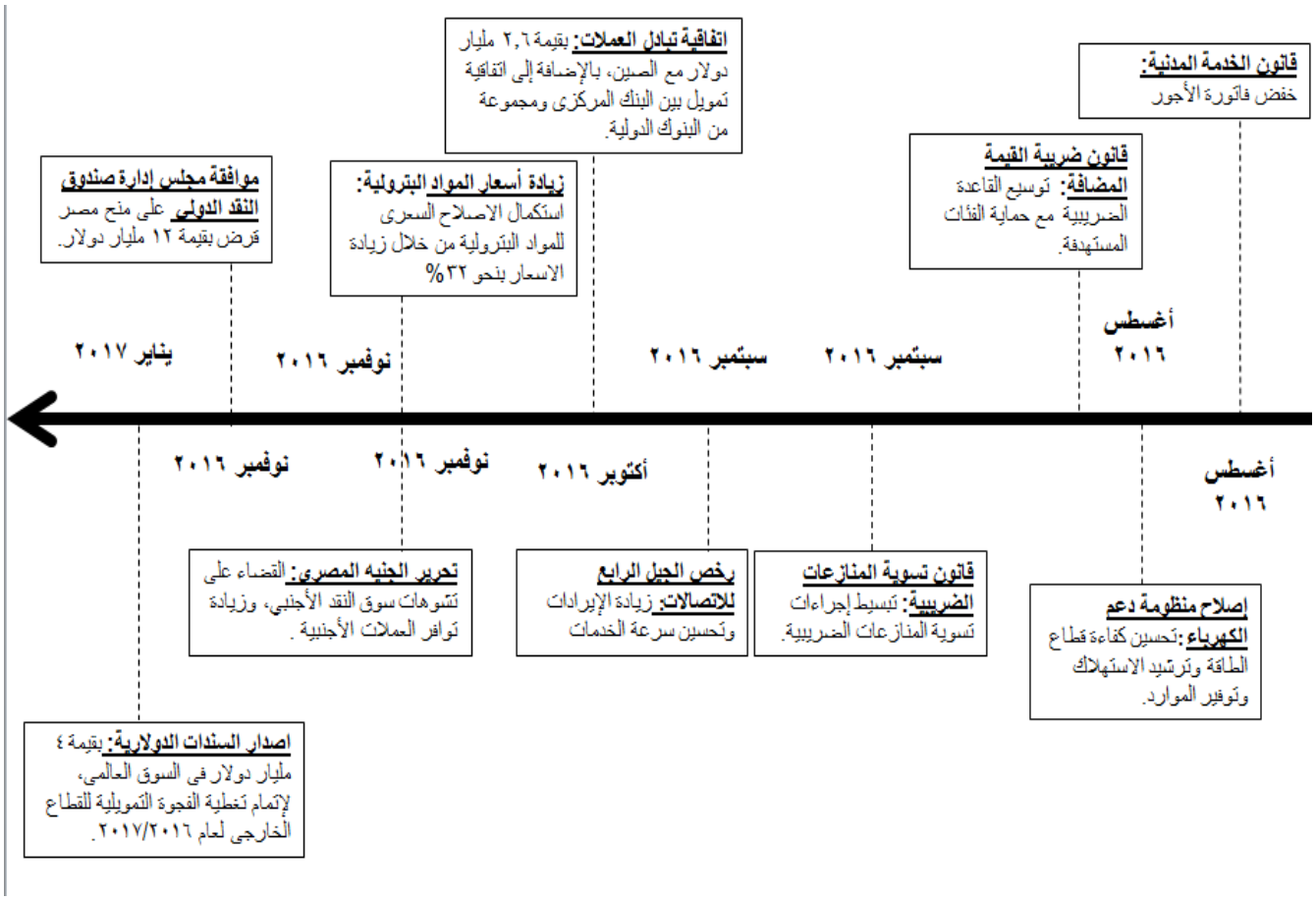

وقد كان للإصلاحات الهيكلية التى نفذتها الحكومة أثراً هاماً على نتائج المالية العامة

عرض سريع لنتائج الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٧/٢٠١٦

أ) انخفاض العجز الاولى كنسبة من الناتج المحلى خلال يوليو- فبراير ٢٠١٨/٢٠١٧ الى ٤٣ مليار جنيه (١.٣% من الناتج المحلى) مقابل ٧٠ مليار جنيه (٢.٦% من الناتج المحلى) خلال العام السابق.

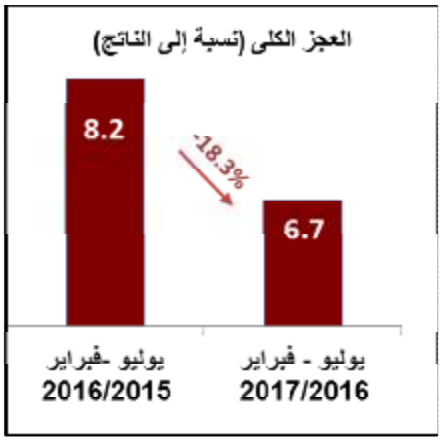

ب) ارتفاع الايرادات الضريبية من الجهات غير السيادية بـ٢٣% منذ بداية العام المالى، كما ارتفعت الايرادات غير الضريبية بـ٢٠% نتيجة تحصيل نحو ٦.٥ مليار جنيه من مستحقات طرح رخصة الجيل الرابع للمحمول، وزيادة فائض قناة السويس حتى فبراير بنحو ٤٩% تزامنا مع ارتفاع اسعار الصرف، وزيادة المحصل من فائض هيئة المجتمعات.

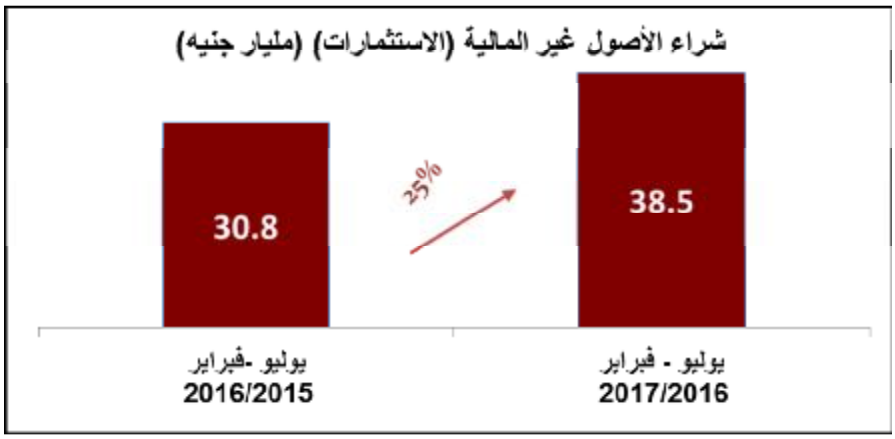

ج) كما نمت المصروفات الحكومية لتحقق معدل نمو سنوى قدره ١٤.٢% نتيجة ترشيد الانفاق.

د) بينما عكست احدث بيانات الموازنة زيادة المصروفات على شراء السلع والخدمات (٢٢% نمو سنوى) لضمان سير وكفاءة العمل الحكومى وتوافر مستلزمات العمل، وكذلك استمرار تنفيذ خطة الحكومة الاستثمارية الطموحة (٢٥% نمو سنوى) حيث ارتفعت الاستثمارات لتصل إلى ٣٨.٥ مليار جنيه مقابل ٣١ مليار جنيه في ٢٠١٥/٢٠١٦ منها ٣٣.٢ مليار جنيه استثمارات ممولة بعجز. كما شهد الانفاق الاستثمارى الموجه لقطاعات الصحة والتعليم زيادات سنوية كبيرة وذلك فى إطار خطة الدولة للارتقاء بمستوى الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية.

كما قامت الحكومة بتطبيق عدد من الإجراءات الاضافية للحماية الاجتماعية وفى مقدمتها ما يلى:

أ) رفع مخصصات الدعم على البطاقات التموينية من ١٥ إلى ٢١ جنيه للفرد، بالإضافة إلى رفع أسعار شراء القمح المحلى وربطها بالسعر العالمى وزيادة أسعار شراء منتجات زراعية أخرى (مثل قصب السكر).

بعض بنود الإنفاق ذات البعد الاجتماعى			
بند	يوليو - فبراير ٢٠١٦/٢٠١٥	يوليو - فبراير ٢٠١٧/٢٠١٦	معدل النمو السنوى
الصحة، ومنها	٢٥٠٥٢,٩	٣٠٣٣٥,٣	٢١٪
نفقات علاج على حساب الدولة	١٥,٢	٣٠٤٩	١٩٩٥٩٪
شراء الادوية	١٧٠٦,٨	٢١٩١,٥	٢٨٪
دعم التأمين الصحى والادوية	٥٣٠,٢	٧٨٩,١	٤٩٪
دعم الكهرباء	٢٠٧١٥,٢	٢٢٨٨٩,٦	١٠٪
نفقات الصيانة	٢٦٣٠,٤	٣١٤١,٩	١٩٪

ب) زيادة عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة إلى ١.٧ مليون أسرة فى نهاية العام مقابل نحو ١ مليون أسرة عند إعداد الموازنة.

ج) توفير مبالغ نقدية لصالح الهيئة العامة للبترول كدعم للطاقة (٤ مليار جنيه شهريا) لضمان إستمرار توفير الوقود اللازم للكهرباء وللصناعة وللافراد.

د) زيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة وشراء الادوية.

ثانياً: مؤشرات إقتصادية أولية مبشرة... نحو مستقبل أفضل

تزايد حصيلة القيمة المضافة من وقت تطبيق القانون في نوفمبر ٢٠١٦

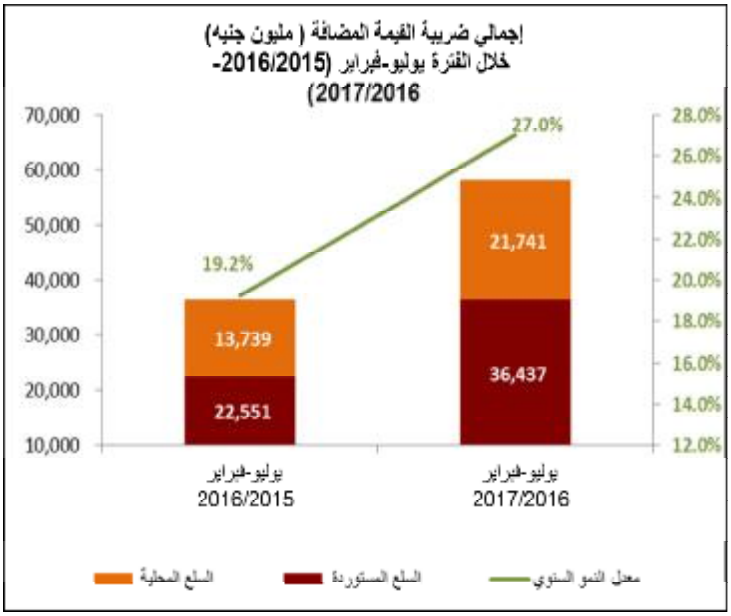

وافق مجلس النواب علي تطبيق قانون القيمة المضافة كبديل لضريبة المبيعات علي السلع والخدمات والذى تم بدء العمل به منذ نوفمبر ٢٠١٦. وقد تم عند تصميم القانون مراعاة تخفيف الأعباء عن الطبقات الاقل دخلاً كركن أساسي في السياسة المالية للدولة من خلال شمولية الإعفاءات التى يتضمنها القانون لتشمل معظم السلع والخدمات التى يستخدمها المواطن فى حياته اليومية. وقد شهدت حصيلة ضريبة القيمة المضافة نمواً كبيراً منذ بدء تطبيق القانون فى نوفمبر ٢٠١٦ ليرتفع إجمالي الحصيلة من متوسط قدره ١٠-١٢ مليار جنيه شهريا الى اكثر من ١٤ مليار جنيه شهرياً مؤخراً، حيث بلغ المعدل النمو السنوي للحصيلة في الفترة يوليو-فبراير من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ليصل إلى ٢٧% مقابل نحو ١٩% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وتتوقع الحكومة أثر مالي يبلغ ٢٠ مليار جنيه بنهاية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث أن الأثر المالي الكلي للضريبة عند معدل ١٣% سيصل إلى نحو ١% من الناتج المحلي الإجمالي، علي أن يزيد هذا المعدل إلى ١٤% محققاً ٥١ مليار جنيه في العام المالي٢٠١٨/٢٠١٧ و٦٦ مليار جنيه بنهاية العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨.

تطورات القطاع الحقيقى

التطور فى الرقم القياسى للصناعات التحويلية والإستخراجية:

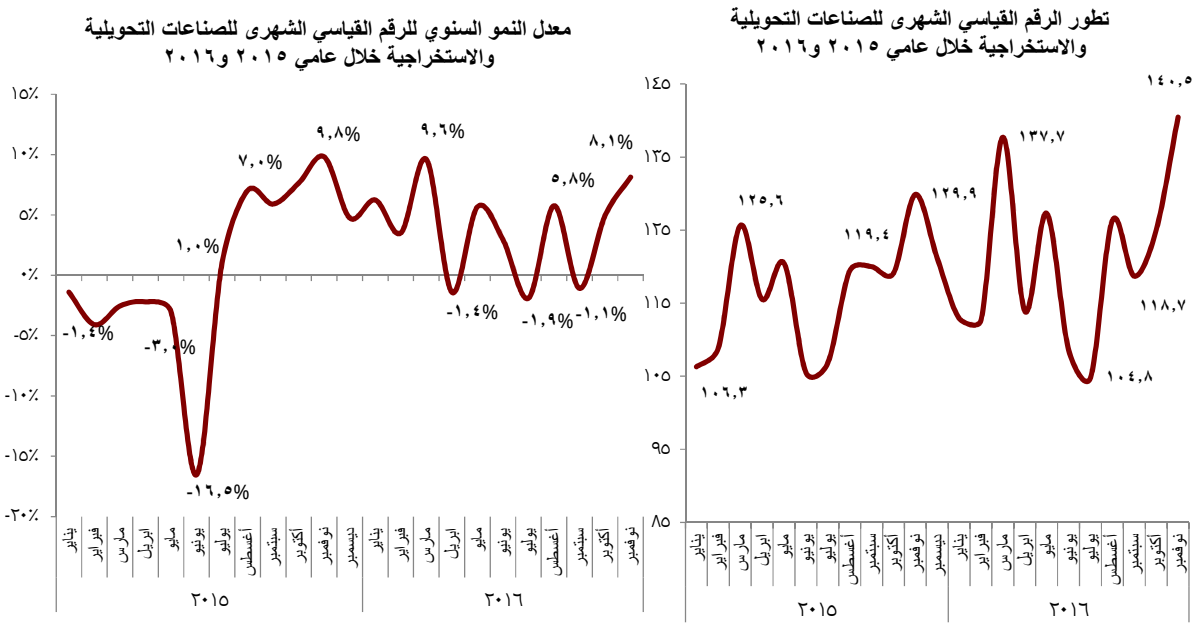

شهد الرقم القياسى للصناعات التحويلية ارتفاعا ملحوظاً في نوفمبر ٢٠١٦ حيث سجل ١٤١ والذى يعد أعلى مستوى له منذ عامى ٢٠١٥ و٢٠١٦، وقد إرتفع بنسبة ١٢.٨% مقارنة بشهر أكتوبر ٢٠١٦ في ظل تنامى النشاط الإقتصادى في كل من قطاعات المنتجات الغذائية، والمواد والمنتجات الكيماوية نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التى قامت بها الدولة خلال الفترة الأخيرة والتى أثرت بشكل إيجابى على نمو إنتاجية تلك القطاعات.

تزايد أعداد السائحين بشكل ملحوظ بنهاية عام ٢٠١٦

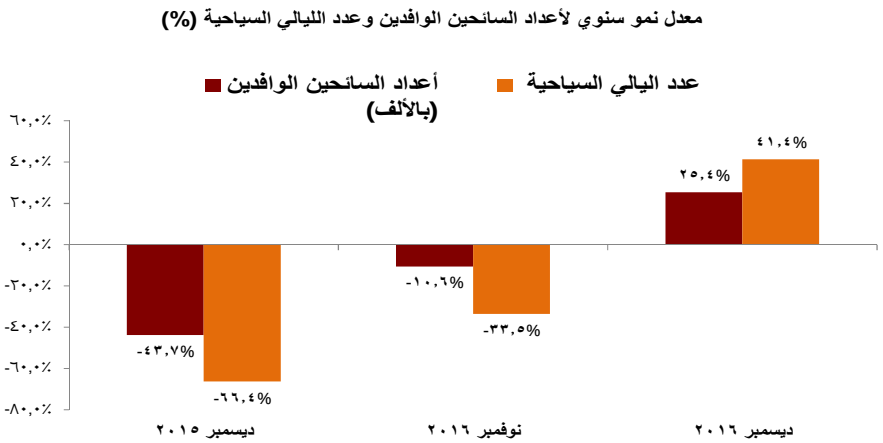

زيادة في أعداد السائحين الوافدين بنحو ١٠% في ديسمبر ٢٠١٦ مقارنة بالشهر السابق وبنحو ٢٥% مقارنة بنفس الشهر العام السابق في ضوء عودة الثقة في الاصلاحات المنفذة.

تطور الميزان التجارى

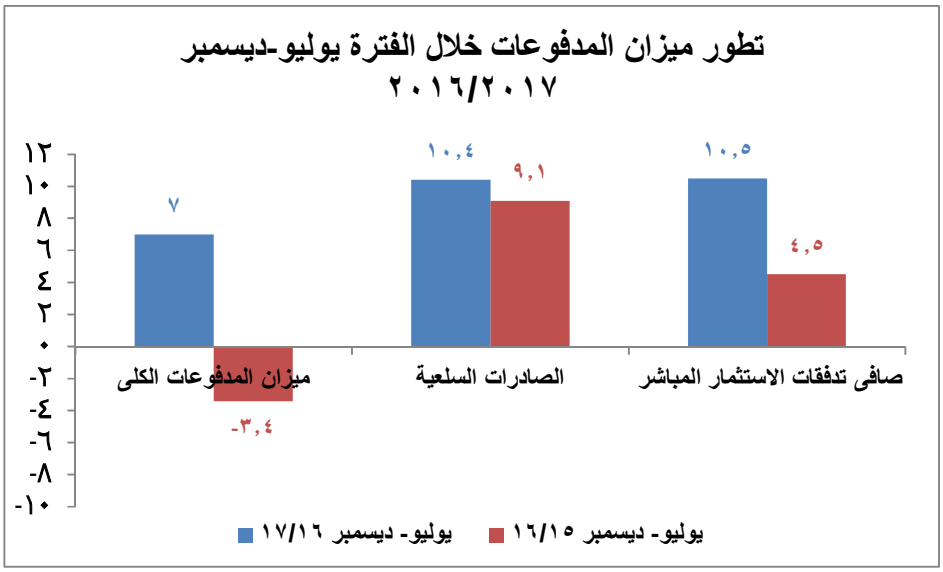

ومن المؤشرات الإيجابية الأخرى تحقيق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بنحو ٧ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الحالى، مقابل عجز بلغ ٣.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، الأمر الذى يتضح فى ضوء زيادة الصادرات السلعية بنسبة ١٤.٤%، وإنخفاض الواردات السلعية بنسبة ٢.٣%، وإرتفاع صافى الإستثمار الأجنبى المباشر بنسبة ٣٨% لتحقق ٤.٣ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى الحالى، وهو ما يؤكد تزايد ثقة المستثمرين فى الإقتصاد المصرى بعد الإصلاحات المالية والهيكلية المنفذة.

كما تشير توقعات قطاع الأعمال طبقاً لعينة من نحو ١٣٠ شركة من الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بتحسن وتيرة النشاط الإقتصادى خلال المرحلة المقبلة فى ضوء الإصلاحات الإقتصادية الأخيرة التى إتخذتها الحكومة المصرية، ووجود حالة من التفاؤل الشديد بتزايد فرص التصدير وتوقع تزايد المبيعات المحلية ومعدلات الإستثمار والتشغيل.

أثر تحرير سعر الصرف على تحسن عدد من المؤشرات الإقتصادية

وقد كان لقرار تعويم سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦ أصداء إيجابية على أداء عدد من المؤشرات الإقتصادية، وعلى رأسها تحسن مؤشرات البورصة المصرية لترتفع بمعدلات غير مسبوقة منذ قرار تحرير سعر الصرف، فضلاً عن إقبال الإجانب على زيادة إستثماراتهم بشكل ملحوظ فى أذون الخزانة الحكومية، بالإضافة إلى تزايد الإستثمرات الدولية فى السندات الدولارية المصرية، وهو ما توضحه الرسوم البيانية التالية:

إستعادة الثقة وجذب الإستثمارات إلى الداخل

نمو ملحوظ في مؤشرات البورصة والتدفقات النقدية

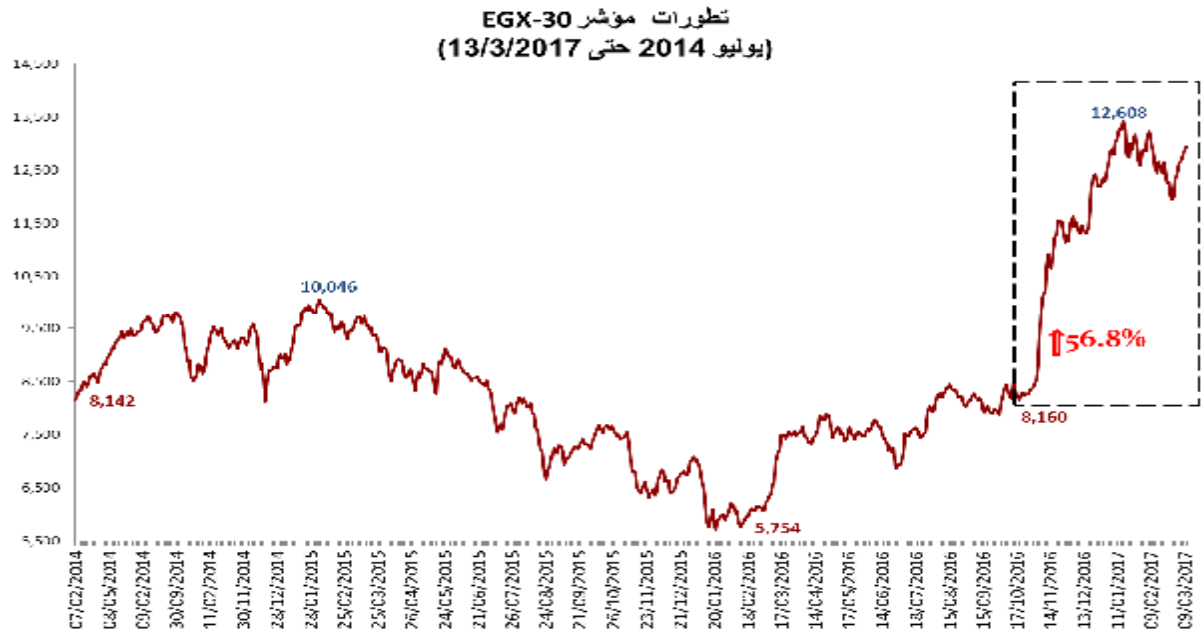

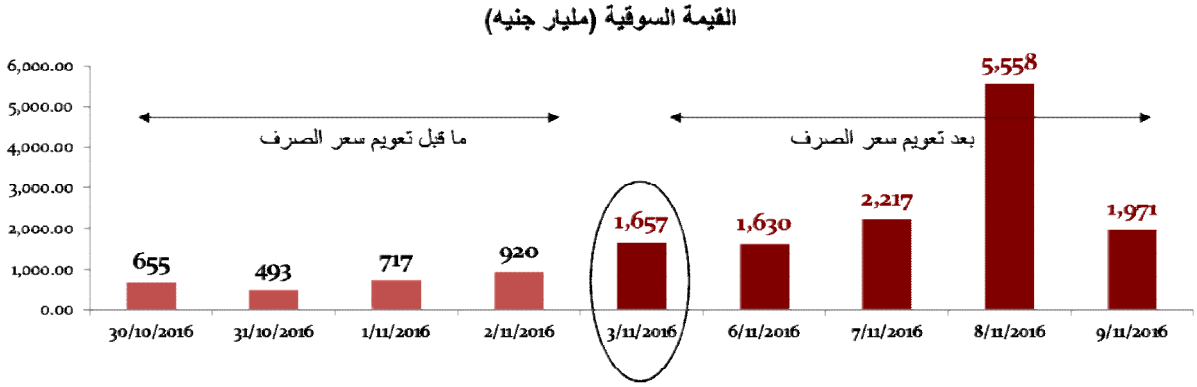

كان لقرار تعويم سعر الصرف أصداء إيجابية على أداء البورصة المصرية فقد شهدت البورصة المصرية انتعاشاً خلال تعاملاتها الأولى بعد هذا القرار وصعدت مؤشراتها إلى أعلى مستويات منذ عام ٢٠٠٨. حيث إرتفع مؤشر EGX ٣٠ بنحو ٥٦.٨% ليحقق ١٢٩٢٩ نقطة خلال منتصف مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ٨٢٤٣ نقطة فى منتصف أكتوبر ٢٠١٦. ويرجع ذلك متأثراً بسياسات تحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦ مما أدى إلى إنعاش تعاملات المستثمرين الأجانب نتيجة توافر الدولار مما مكنهم من الإقبال على التعامل فى البورصة متوقعين نشاط أكثر وانتعاشة قوية خلال مرحلة التداول.

أثر إصدار السندات الدولارية على جذب الإستثمارات

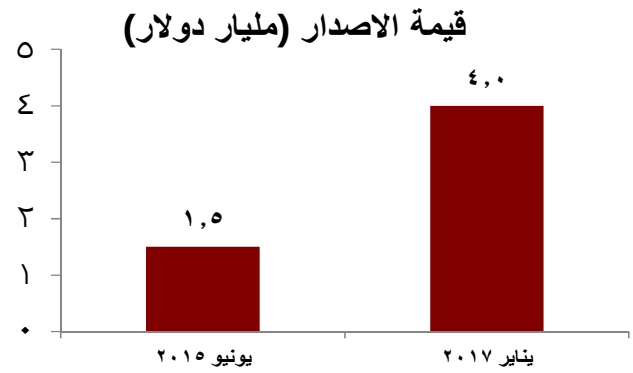

تعمل وزارة المالية على تنفيذ إستراتيجية طموحة لتنويع مصادر التمويل من الأسواق الدولية دون الإعتماد فقط على التمويل المحلى. حيث قامت وزارة المالية بإصدار سندات دولارية بقيمة بلغت ٤ مليار دولار في يناير ٢٠١٧ وهو الطرح الأكبر في الاسواق العالمية منذ يونيو ٢٠١٥. وتعد آلية إصدار السندات الدولارية إحدى الطرق الفعالة لتحقيق تنويع مصادر التمويل، بالاضافة الي ذلك ستدعم هذة السندات الاحتياطى من النقد الاجنبي وتمويل احتياجات الخزانة العامة، وتواجد مصر في الساحة العالمية في اسواق المال، وقد كان لإقبال المستثمرين على السندات الدولارية المصرية مدلولاً على تزايد الثقة في الإقتصاد المصرى من قبل البنوك والصناديق الاستثمارية الدولية حول جدية واتساق برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى خاصة فى ضوء الاصلاحات الهيكلية الهامة التى نفذت مؤخراً و كبر حجم الطروحات التى تمت فضلاً عن إقبال عدد من المؤسسات الاستثمارية الدولية للإستثمار للمرة الاولى فى السندات المصرية.

تطور ملحوظ لمشتريات الأجانب فى الأوراق الحكومية

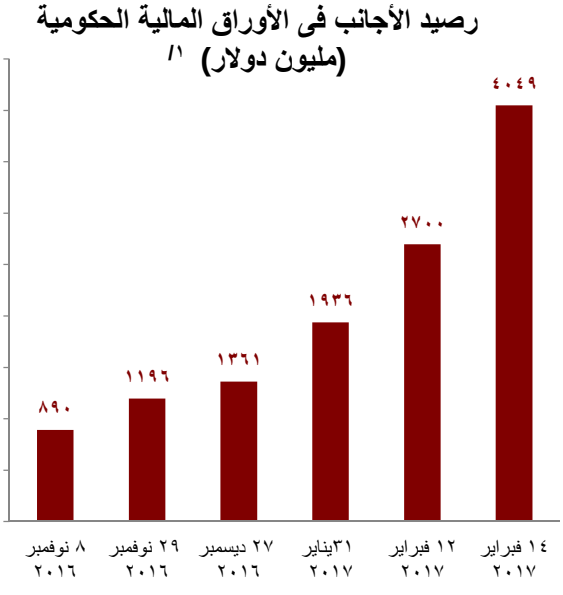

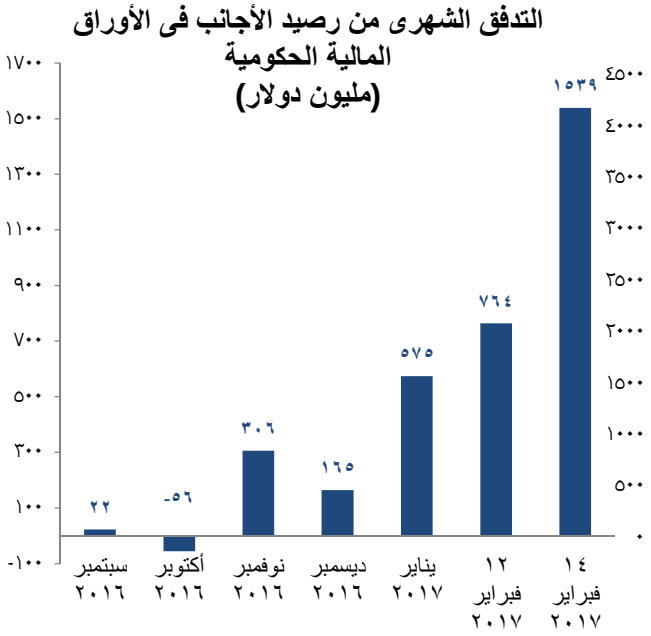

١/ تعكس البيانات يوم التداول الأخير من كل شهر.

شهد التدفق الشهرى ورصيد الأجانب فى الأوراق المالية الحكومية تطور ملحوظ ليحقق صافى تدفقات لداخل البلاد بلغت نحو ٣ مليار دولار منذ قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦.

التشريعات الجديدة خلال المرحلة المقبلة:

تعمل الحكومة على إصدار عدد من التشريعات الهامة خلال المرحلة المقبلة بهدف تشجيع الإستثمار وتزليل العقبات أمام المستثمرين المحليين والأجانب ويأتى على رأسها؛

- اصدار قانون تيسير إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية،
- تعديل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار والشركات وسوق المال،
- إصدار قانون جديد للإفلاس والتصفية،
- إصدار قانون شركات الشخص الواحد والذى يهدف إلى مواكبة التطورات العالمية فى مجال تنظيم الشركات،
- اعداد قانون الأراضي الموحد لإنشاء آلية موضوعية لتخصيص وطرح الأراضي الصناعية مرفقة بكميات كبيرة وبأسعار مناسبة وفقا لاحتياجات المناطق والتجمعات الصناعية بمصر،
- إعداد قانون جديد للمناقصات والمزايدات الحكومية يسمح بطرح وتنفيذ المشاريع الإستثمارية بأساليب حديثة تتوافق مع الأعراف المتبعة والمتعارف عليها
- إعداد قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة،
- إعداد قانون تعويض المقاولين من جراء رفع سعر صرف الجنيه المصرى أمام الدولار.

ثالثاً: أهم التحديات المالية والإقتصادية ٢٠١٦/٢٠١٧

الإلتزام بالإستحقاقات الدستورية للتعليم والصحة

فى إطار حرص الحكومة على الالتزام بالاستحقاقات الدستورية فى الصحة والتعليم والبحث العلمى، وإيماناً منها بضرورة التأكد من كفاءة وفاعلية هذا الإنفاق ليفى بأغراضه على النحو الأمثل، تتوجه الحكومة إلى وضع إطار موازنة مرتكزة على البرامج، مما يعطى مجالاً أفضل للمتابعة والتقييم كما يخدم المساءلة بشأن مؤشرات الأداء ومخرجات الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمى.

تأثير التغيرات الأخيرة من تحرير أسعار الصرف ومعدلات الفائدة (الأسس التى بنيت عليها الموازنة)

لقد كان من الطبيعى أن يكون للإصلاحات والإجراءات التصويبية التى تم إتخاذها مؤخراً من سياسات تغيير سعر الصرف والفائدة أثر على نتائج موازنة العام المالى الحالى. فعلى جانب المصروفات سوف تلقى هذه الأثار ظلالها على إرتفاع تكلفة دعم المواد البترولية والكهرباء والسلع التموينية وزيادة أسعار عقود المقاولات للمشاريع الإستثمارية المدرجة فى الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى زيادة فوائد الدين وأعباؤه. إلا أنه يجب أيضاً الأخذ فى الإعتبار وجود بعض العوامل الأخرى والتى سوف تؤدى الى زيادة موارد الخزانة العامة مما يعوض أثر تخفيض سعر الصرف ومنها تزايد حصيلة الإيرادات الجمركية وحصيلة المبيعات على السلع المستوردة، وزيادة المتحصلات من قناة السويس وهيئة المجتمعات العمرانية. كما تم مراعاة التأكد من وجود مصادر إيرادات إضافية لتدعيم موازنة العام المالى القادم من خلال طرح رخصة الجيل الرابع للمحمول وطرح رخص الأسمنت، بالإضافة إلى عدد من الإصلاحات الضريبية وغير الضريبية الأخرى لتعظيم موارد الدولة.

رابعاً: الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧

١. معدلات النمو والبطالة

يستهدف مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ تحقيق معدل نمو اقتصادى فى حدود ٤.٦% ومع التركيز على تحقيق نمو إحتوائى شامل كثيف العمالة تنعكس أثاره على مختلف فئات المجتمع، حيث تستهدف به الحكومة خلق فرص عمل تستوعب أعداد الداخلين الجدد سنوياً وتسمح فى نفس الوقت بخفض معدلات البطالة بشكل مستمر على المدى القصير والمتوسط، حيث تستهدف خفض معدلات البطالة إلى مستويات تتراوح بين ١١-١٢%، وذلك مقابل ١٢.٥% فى يونيو ٢٠١٦. وبالرغم من إنخفاض معدلات البطالة إلا أنها تزال مرتفعة مما يتطلب توليد معدلات نمو إقتصادى مرتفعة تلبى متطلبات التشغيل وتمكن من خلق فرص عمل جديدة وحقيقية مما يعود بالنفع على حياة المواطن اليومية.

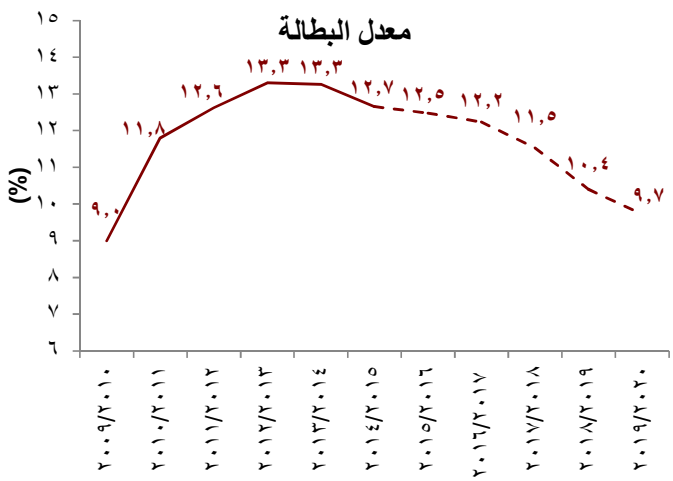

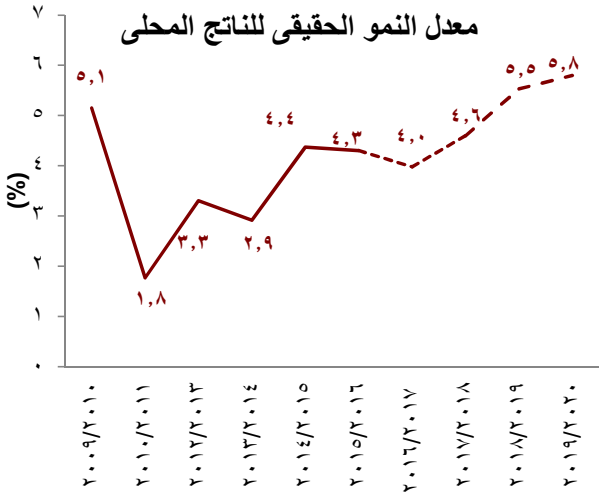

٢. معدلات العجز والدين الحكومى

يعتبر مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ هو نقطة الإرتكاز الأساسية فى برنامج الإصلاح الإقتصادى مع صندوق النقد الدولى فهذا العام يبدأ الإقتصاد المصرى فى جنى ثمار الإصلاح مصحوباً ببعض الإجراءات الجادة المطلوب تنفيذها حيث تستهدف موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ إستمرار جهود وزارة المالية للسيطرة العجز الكلى ليتراوح بين ٥-٦% على المدى المتوسط بحلول عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، ومن المتوقع أن تحقق الإيرادات العامة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ معدل نمو نحو ٢٢.٢%، كما يتوقع أن تحقق المصروفات العامة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ معدل نمو قدره ٢٢.١% مقارنة بالعام المالى الجارى .

وفى ضوء التزام الحكومة بتنفيذ حزمة الاجراءات الاصلاحية المستهدفة وفى التوقيتات المقدرة ساهم ذلك بشكل كبير ومؤثر فى الحد من التأثير السلبى على الموازنة بسبب تغيير الافتراضات الاقتصادية وارتفاع مخصصات دعم الطاقة. فقد قامت الحكومة بتنفيذ حزمة من الاجراءات الاصلاحية التى تهدف الى إعادة ترتيب اولويات الانفاق، وتعظيم حصيلة الايرادات، وتطوير الجانب الإداري والمؤسسي لوزارة المالية ومؤسساتها مما انعكس على تحسن الاداء المالى.

بالاضافة إلى الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية والجريئة التى نفذت مؤخرا قد بدأت بالفعل فى تحقيق العديد من الاهداف المرجوة واهمها خفض العجز الاولى للموازنة، وخفض عجز الكلى للموازنة ، ويستهدف مشروع الموازنة العمل على خفض خفض معدلات الدين الحكومى لتصل على المدى المتوسط إلى نحو ٨٠-٨٥% بحلول عام ٢٠٢١/٢٠٢٠.

٣. معدلات التضخم

تسعى السياسة الإقتصادية للحكومة بالتنسيق مع البنك المركزى المصرى للسيطرة على معدلات التضخم تدريجياً، وذلك من خلال خفض عجز الموازنة على جانب الطلب، وفى نفس الوقت العمل على دفع الإنتاج وزيادة معدلات الإنتاجية على جانب العرض.

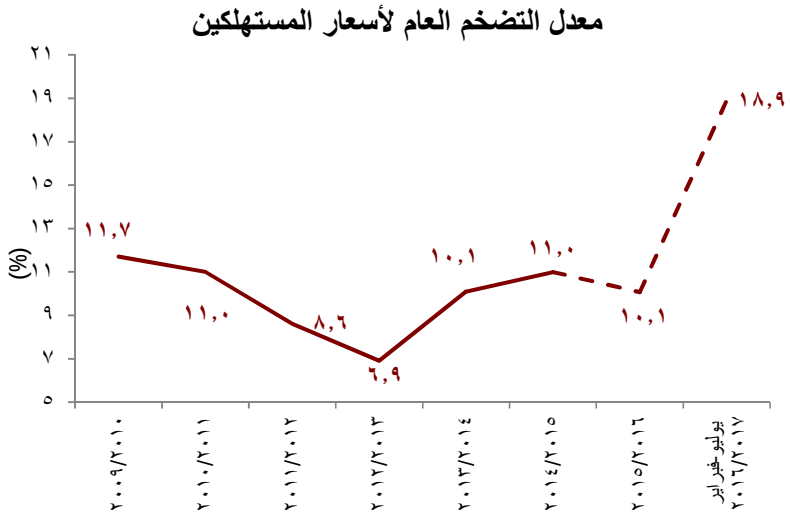

أداء الإقتصاد العالمى

تم إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ فى ضوء توقع إستقرار معدلات نمو الإقتصاد العالمى؛ وذلك فى ظل وجود توازنات بين تحسن وتيرة النشاط الإقتصادي لعدد من البلدان من ناحية ووجود عدد من المخاطر التى تحول دون ذلك من ناحية أخرى. ويأتى التحسن فى ضوء نتائج النصف الثانى من عام ٢٠١٦ لبعض الإقتصادات المتقدمة وأيضاً الناشئة؛ ويأتى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية متأثراً بتعافى الإنتاج الصناعى، وإرتفاع الاسهم الأمريكية، والزيادة الكبيرة التى شهدها سعر الدولار الأمريكي منذ إنتخابات ٨ نوفمبر ٢٠١٦، بالإضافة إلى توقع إنتهاج سياسات مالية تحفيزية خلال المرحلة المقبلة مما سيكون له تأثير إيجابى على إنعاش ودفع حركة الإقتصاد العالمى. كما تحسنت مؤشرات الأداء الإقتصادى لدول أخرى خلال تلك الفترة مثل اليابان وروسيا حيث استفادة الأخيرة من إرتفاع أسعار النفط نتيجة لتخفيض حجم المعروض من قبل البلدان المنتجة.

وعلى الجانب الأخر، تظل المخاطر المحيطة بالتوقعات المستقبلية مرهونة بعدة عوامل وعلى رأسها تحفظ معظم الإقتصادات فى سياساتها فى ضوء ترقب التغيرات التى قد تحدث نتيجة لتغير الإدارة الأمريكية مما سيكون له أثر هام على حركة الإقتصاد العالمى فضلاً عن التباطؤ الذى يشهده النمو الإقتصادى فى عدد من الدول المؤثرة فى الإقتصاد العالمى خاصة منطقة اليورو عقب تصويت بريطانيا بالخروج من دول الإتحاد الأوروبى، وتأثر معدلات النمو الإقتصادى لدول أمريكا اللاتينية فى ظل ضيق الأوضاع المالية فى المكسيك وما تتعرض له من أثار معاكسة بسبب عدم اليقين المرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية. وذلك بالإضافة إلى تأثر حجم الإستهلاك لدولة الهند نتيجة لنقص السيولة، فضلاً عن الإنكماش الذى تشهده دولة تركيا نتيجة لتأثر إيرادات السياحة. والمخاطر الجغرافية- السياسية نتيجة للحروب الأهلية والصراعات فى بعض دول الشرق الأوسط.

جدول (١): الإفتراضات الرئيسية المستخدمة فى إعداد تقديرات مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧

البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧
	فعلى		متوقع	
الناتج المحلى بأسعار السوق (مليار جنيه)	٢،٤٣٠	٢،٧٠٩	٣،٤٠٨	٤،٠٧٣
متوسط سعر برميل برنت (دولار / برميل) [١]	٧٣,٠	٤٠,٨	٥٠,٠	٥٥,٠
متوسط سعر طن القمح العالمى (دولار / طن) [١] [٢]	٢١٤,١	٢١٣,٥	٢١٧,١	٢٢٢,٠
متوسط السعر الفعال للضريبة الجمركية فى مصر (%) [٣]	٤,٧	٥,٨	٥,٧	٥,٦
معدل نمو التجارة العالمية للواردات السلعية (%) [٤]	٢,٨	٢,٤	٣,٢	٤,٢
معدل نمو الإقتصاد العالمى (%) [٤]	٢,٦	٢,٥	٢,٦	٢,٨
متوسط معدل التضخم العالمى (%) [٤]	٣,٠	٢,٨	٣,١	٣,٣

١/ يتم الحساب فى ضوء متوسطات أسعار السوق (SPOT) والسوق الآجلة لتواريخ التسليمات المختلفة ويتم حساب هذه التقديرات بصورة دورية.
٢/ أسعار التداول بالبورصات العالمية بخلاف مصروفات الشراء الأخرى.
٣/ الضريبة الجمركية القيمية كنسبة إلى إجمالى الواردات السلعية.
٤/ وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولى - قاعدة بيانات آفاق الإقتصاد العالمى - فى أكتوبر ٢٠١٦ (متوسط سنوات ميلادية).

خامساً: أهم توجهات السياسة المالية في مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧

سياسات دفع النشاط الإقتصادى

تعمل الحكومة على تطبيق حزمة من السياسات تهدف إلى دفع النشاط الإقتصادى من خلال رفع معدلات الإدخار والإستثمار، وإجراء إصلاحات إقتصادية وهيكلية توفر بيئة مالية ونقدية ومؤسسية مستقرة وعادلة للأعمال، بجانب تعزيز القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع القطاع غير الرسمي على الإنضمام لمنظومة العمل الرسمي من خلال حوافز محددة، وتطوير منظومة إدارة الأصول المملوكة للدولة ورفع كفائتها بما يؤدي إلى تعظيم الإستفادة منها في تمويل الإحتياجات التنموية. بالإضافة إلى إستكمال تنفيذ المشروعات الكبرى والتنموية مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص بدور رئيسى فى تنفيذ وتمويل هذه المشروعات، والإستمرار فى معالجة فجوة الطاقة، وتحقيق أفضل إستغلال للموارد الطبيعية، وتطبيق إستراتيجية متكاملة للتنمية الصناعية والزراعية وتنمية الصادرات غير البترولية. فضلاً عن إستهداف زيادة الإستثمار فى رأس المال البشرى وتأهيل الشباب بالشكل الذى يساعده على مواكبة التطورات السريعة فى سوق العمل ورفع كفاءته وإنتاجيته.

سياسات إصلاح المالية العامة

يستهدف مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ تحقيق الضبط المالى للسيطرة على معدلات عجز الموازنة العامة ومعدلات الدين العام، حيث أن ارتفاع الطلب المحلى كنتيجة لزيادة عجز الموازنة فى الآونة الأخيرة وما صاحبه من توسع نقدى قد أدى إلى أثار تضخمية لم يتم مقابلتها بزيادة على جانب العرض بسبب الاختناقات فى المعروض من السلع والخدمات وبالتالى فإن الحل الجذرى لمشكلة التضخم يكمن في إجراءات الضبط المالى التى تتبعها الحكومة بهدف خفض عجز الموازنة. حيث يستهدف مشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ خفض العجز الكلى ليتراوح بين ٨.٥- ٩.٥% من الناتج المحلى مقابل ١٢.٢% فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥.

تطوير منظومة الأجور وأثر تطبيق قانون الخدمة المدنية

تعمل الحكومة على تطوير منظومة الأجور، من خلال رفع معدلات إنتاجية العامل في القطاعات الخدمية والإنتاجية في مصر. ولذلك تستهدف الحكومة دراسة تطوير منظومة الأجور من خلال تطوير هيكل أجور الموظفين بالدولة، مع ربط نظم الإثابة بالإنجاز الفعلى، إلى جانب تبنيها إصلاحات كان من شأنها تحسين كفاءة الإنفاق على الأجور وتحجيم تضخم فاتورة الأجور مثل:

- تحويل بعض المكافآت والبدلات الى قيم مقطوعة بدلاً من ربطها كنسب الى المرتب الأساسى.
- حظر تام للتعاقد على بند أجور موسميين ضمن اعتمادات الباب الأول أجور وعلى اعتمادات الباب الثانى والرابع وتخصيص الاعتمادات الواردة بهذه الأبواب للأغراض المنشأة هذه الأبواب من أجلها.
- حظر على كافة الجهات الإدارية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة إصدار أى قرارات مالية من شأنها زيادة نظم الحوافز والمكافآت أو أية مزايا مالية أخرى معتمدة ومعمول بها فى الوحدات الإدارية.

استكمال الاصلاحات الهيكلية والمالية في قطاع الطاقة

استمرار الإصلاحات الهيكلية والمالية فى مجال دعم الطاقة باعتبارها إصلاح ضروري لإزالة التشوهات السعرية داخل الاقتصاد التى أدت إلى جذب استثمارات كثيفة استخدام رأس المال والطاقة على حساب استثمارات أعلى كثافة من حجة التشغيل. وتشمل استكمال تنفيذ خطة ترشيد دعم المواد البترولية على المدى المتوسط، وتطبيق المنظومة الجديدة للبطاقات الذكية فى توزيع المنتجات البترولية المدعمة بهدف مكافحة تهريب المنتجات المدعومة، ومنع التسرب، بالإضافة إلى تحقيق أفضل استهداف لمستحقي الدعم على المدى المتوسط. كما تشمل

الإصلاحات الإستغلال الأفضل لموارد الطاقة واستخدام مزيج للطاقة يحقق الكفاءة وخفض التكلفة، مع التحول إلى موارد الطاقة الجديدة والمتجددة والأقل تأثيراً على البيئة؛ هذا بالإضافة إلى إجراء إصلاحات مالية وهيكلية للهيئة المصرية العامة للبترول والشركات التابعة لها لتعظيم العائد فى قطاع البترول.

وذلك إلى جانب استكمال تطبيق خطة ترشيد دعم الكهرباء لمختلف فئات الاستهلاك على مدى السنوات الخمس التالية، بالإضافة إلى خطط ترشيد إنارة الشوارع، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لإنتاج الكهرباء بالأساليب العادية وكذلك باستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وبيعها للشبكة الرئيسية والمستهلكين باسعار اقتصادية، ورفع كفاءة محطات توليد الكهرباء وشبكة نقل وتوزيع الكهرباء بما يعود بمردود إيجابى على خفض التكاليف وتوفير الطاقة اللازمة لدعم خطة التنمية.

تنويع مصادر التمويل وإدارة أكثر كفاءة للدين العام

تهدف سياسة الوزارة الى تنويع مصادر التمويل بين المحلى والخارجى للحد من تاثير ارتفاع اسعار الفائدة فى السوق المحلى على خدمة الدين وذلك من خلال الاستفادة من وسائل تمويل ميسره (منخفض التكاليف وطويل الاجل) من المؤسسات الدولية؛ بالاضافة إلى إستهداف تمديد آجال إصدارات أذون وسندات الخزانة إلى آجال أطول، ومع توسيع قاعدة المستثمرين وبما يسهم فى تحقيق خفض تدريجى فى تكلفة خدمة الدين، وذلك من خلال جذب المؤسسات الإستثمارية للإكتتاب في أذون وسندات الخزانة في السوق المحلية، وقد نجحت وزارة المالية فى إصدار سندات دولارية بقيمة ٤ مليار دولار بآجال تمتد من ٥ الى ١٠ الى ٣٠ سنة في يناير٢٠١٧؛ ذلك بالإضافة إلى إستحداث أدوات تمويلية جديدة مثل الصكوك، وتنشيط السوق الثانوية للسندات.

اصلاحات أخرى لتحسين إدارة المالية العامة

تستهدف الحكومة القيام بإصلاحات لرفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة الأجور إلى جانب ميكنة المعاملات الحكومية، كما تستهدف تطوير أطر الرقابة الداخلية قبل الصرف، وإستكمال تفعيل نظام حساب الخزانة الموحد، وتطوير إدارة التدفقات النقدية، وتعديل قانون المناقصات والمزايدات لرفع كفاءة منظومة المشتروات الحكومية. كما تستهدف الحكومة التحول إلى تطبيق موازنات البرامج والأداء فى إعداد وتنفيذ ومتابعة أداء الموازنة العامة للدولة وهي إجراءات ضرورية لتعظيم العائد من استخدام موارد الدولة. فضلاً عن الجهود الحثيثة لتفعيل أطر الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية خلال مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، ومع نشر التقارير والبيانات المرتبطة بالأداء المالى بشكل دورى، ونشر الثقافة المالية وتشمل إصدار العديد من التقارير والكتيبات ومنها البيان المالى قبل التمهيدى، مراجعة الأداء نصف السنوى وموازنة المواطن وهى تقارير من شأنها تفعيل الرقابة المجتمعية على الأداء المالى.

تعزيز إرتباط إيرادات الدولة بالنشاط الإقتصادى

اتخاذ إجراءات إصلاحية هيكلية لزيادة إيرادات الدولة الضريبية وغير الضريبية بما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد فى الاقتصاد المصرى، وتأخذ فى إعتباراتها العدالة ومشاركة جميع فئات المجتمع فى جنى ثمار الإصلاحات الإقتصادية وهى على النحو التالى:

القيمة المضافة: التأكد من سلامة تطبيق ضريبة القيمة المضافة والتى تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية، مع ربط الحصيلة بالنشاط الاقتصادي، ورفع كفاءة المنشآت الإقتصادية وتخفيف الإلتزامات المالية من خلال تطبيق خصم الضرائب على المدخلات المباشرة وغير المباشرة فى مراحل الإنتاج المختلفة، وفرض مزيد من العدالة فى توزيع أعباء الضريبة، وتحفيز إنضمام الإقتصاد غير الرسمى داخل الإقتصاد، وضبط المجتمع الضريبى، وتغيير الثقافة الضريبية فى المجتمع، والحفاظ على حقوق المستهلك من خلال إصدار الفواتير. وفى نفس الوقت التأكد من أن تصميم وتطبيق المنظومة الجديدة يراعى الحماية الإجتماعية للفئات الأولى بالرعاية وعدم فرض أعباء إضافية على الإحتياجات الأساسية للمواطنين مثل الغذاء، والتعليم، والصحة، والمواصلات، والخدمات الثقافية، وغيرها.

الجمارك

إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية التى تسهم فى حماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المشروعة نتيجة التهريب، وتشمل تطبيق قانون جديد للجمارك يستهدف تبسيط وتيسير الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين، وفى نفس الوقت تشديد العقوبة على المتهربين.

الضرائب العقارية

كما تلتزم الحكومة بتطوير منظومة الضرائب العقارية على المبانى، من خلال رفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والحصر والفحص والتعامل مع المواطنين، بالإضافة إلى استكمال الاتفاقات التحاسبية مع الوزارات المعنية بقطاعات الأنشطة الإقتصادية المختلفة مثل السياحة والبترول، علما بأن القانون يقضى بتوجيه نصف الحصيلة مناصفةً بين تطوير المناطق العشوائيات ودعم موازنات المحافظات لتطوير الخدمات المحلية التى تقدمها للمواطنين.

إصلاحات ضريبية أخرى

رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبية، وتشمل تحديث وتطوير نظم المعلومات، والربط بين المصالح الإيرادية، ونظم الفحص، والتحصيل الإلكترونى، وإصدار القرارات والتعليمات التى تضمن ضبط المجتمع الضريبى وتوسيع القاعدة الضريبية، والتركيز على سد منافذ التخطيط والتهرب الضريبى، وتحسين أداء الحصيلة من بعض الأنشطة وفى مقدمتها الضرائب على المهن الحرة، والضرائب المرتبطة بالقطاع المالى.

إتخاذ اجراءات لتعزيز الإيرادات غير الضريبية، واستئداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة، وتشمل تنفيذ إجراءات لرفع كفاءة وأداء الهيئات الاقتصادية وقطاع الأعمال العام بما في ذلك تحقيق عائدات مناسبة عن الخدمات التي تقدمها هذه الهيئات والشركات في القطاعات المختلفة لزيادة مواردها وتحسين موقفها المالي، مراجعة تكلفة وأسس تسعير عدد من رسوم التنمية التى لم تتم مراجعتها منذ سنوات ولا تمس محدودى الدخل فى شىء kإستكمال إجراء تسويات تقنين اوضاع أراضى الإستصلاح الزراعى التم تم إستخدامها فى غير نشاطها الأصلى التى خصصت من أجله

سياسات للسيطرة على إرتفاع الأسعار وزيادة المنافسة وحماية المستهـ

تتبنى الدولة حالياً عدد من الإجراءات للسيطرة على الأسعار حتى لا يتحمل المواطنين أعباء جديدة نتيجة للزيادة غير المبررة فى هامش أرباح بعض التجار وليست ناتجة عن الإجراءات الإصلاحية وحدها، وبالإضافة إلى ذلك فقد تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة بالفعل عدداً من الإجراءات للمراقبة وضمان التطبيق الصحيح للقانون حتى لا يتم إستغلاله للتلاعب بالأسعار؛ إلا انه يجب العمل على تكاتف جهود أجهزة الدولة لإمكانية تفعيل هذه الإجراءات ومحاولة ضبط الأسعار فى الاسواق ومن أهم السياسات التى جارى حاليا العمل على تطبيقها كما يلى :

- العمل على الاعلان عن اسعار السلع الاساسية المعفاة بحسب القانون بالتعاون مع الجهات المختصة لمنع التلاعب بالأسعار والممارسات الخاطئة.
- وضع نظام مبسط يمكن المواطنين من الإبلاغ عن مخالفات الاسعار والمنتجات وربطه مع الجهات المختصة لاتخاذ اللازم.
- مزيد من التوعية ونشر معلومات عن مراكز بيع السلع بالأسعار الرسمية في جميع انحاء الجمهورية مع العمل على توسيع خريطة مراكز البيع من خلال الجهات ذات الصلة.

- تنشيط الدور الرقابي وتفعيل حملات الرقابة على الاسواق بالتعاون مع شرطة مباحث التموين.
- الإعلان عن أوجه صرف الحصيلة الضريبية الاضافية المتوقعة وإعادة ضخها لدعم السلع والخدمات الأساسية وتخفيض عجز الموازنة.
- تعديل قانون حماية المستهلك وتشديد العقوبات على المتلاعبين بالأسعار.
- إلزام التجار والمصنعين بوضع أسعار السلع على العبوات حتى يتم تداولها فى كل الأماكن بنفس السعر.
- تدخل القوات المسلحة وطرحها للسلع الأساسية بأسعار منخفضة فى كل مناطق الجمهورية لإعمال آليات السوق الحر والمنافسة وحتى تجبر التجار على تخفيض أسعارهم وعدم المغالاه فى أرباحهم.

تدعيم نظم الحماية الاجـ عية

يأتى التركيز على البعد الاجتماعى كمحور أساسى فى السياسة المالية للحكومة المصرية وهو ما ينعكس على مشروع موازنة ٢٠١٨/٢٠١٧. وفى هذا الصدد تعتبر الحكومة سياسات التشغيل الخط الأول للدفاع عن الفقر وتحسين مستوى المعيشة واستهداف زيادة معدلات النمو الاقتصادى المولدة للعمل من خلال:

- زيادة الاستثمارات الحكومية بموازنة العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ لتطوير البنية الأساسية ورفع معدلات الانتاجية.
- تنفيذ المشروعات الكبرى كثيفة العمالة والمحفزة للقطاع الخاص.
- برنامج الاقراض منخفض التكاليف (٥%) للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- إلغاء التشوهات المحفزة للمشروعات كثيفة الطاقة غير كثيفة العمالة
- توفير مصادر كافية ومتنوعة ومستدامة للطاقة
- زيادة المساندة لأنشطة التصدير
- تطوير برامج التدريب خاصة التدريب الصناعى
- جذب القطاع غير الرسمى للدخول والعمل من خلال قنوات الاقتصاد الرسمى

وقد قامت الحكومة بتطبيق عدد من الإجراءات الاضافية للحماية الاجتماعية خلال العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ لمواجهة التطورات الاقتصادية، وفى مقدمتها:

- رفع مخصصات الدعم على البطاقات التموينية من ١٥ (كما كان مخصص له فى الموازنة) إلى ٢١ جنيه للفرد، بالإضافة إلى رفع أسعار شراء القمح المحلى وربطها بالسعر العالمى وزيادة أسعار شراء منتجات زراعية أخرى (مثل قصب السكر).
- زيادة عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة إلى ١.٧ مليون أسرة فى نهاية العام مقابل نحو ١ مليون أسرة عند إعداد الموازنة.
- توفير مبالغ نقدية لصالح الهيئة العامة للبترول كدعم للطاقة (٤ مليار جنيه شهريا) لضمان إستمرار توفير الوقود اللازم للكهرباء وللصناعة وللافراد.
- زيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة وشراء الادوية.

إصلاح االتأمين الصحى الشامل

نظم التأمين الصحى الشامل من الإصلاحات التى يصعب تنفيذها فى الدول المتقدمة أو النامية، وهو ما يتوجب معه كل الحذر لضمان إستدامته المالية والخدمة المقدمة للمواطنين. كما يتطلب الكثير من التأنى وتمثل أهم المبادئ والأسس التى ينبغى أن يقوم عليها هذا الإصلاح فى:

- أن يكون ضمن إصلاح شامل للقطاع الصحى يشعر به المواطنون من خلال تحسين مستوى الخدمة الصحية بشكل ملحوظ.
- أن يكون للنظام الجديد الملاءة المالية والقدرة على الإستدامة.
- أن تقتصر مساهمة الخزانة العامة لتمويل أعباء غير القادرين وما تفرضه معايير الصحة العامة وتقره القوانين كإلتزامات على الخزانة.
- هذا النظام يحتاج فى تطبيقه الكامل على مستوى الجمهورية إلى فترة ١٢-١٥ سنة.

سادساً: أهم المخاطر المالية في مشروع موازنة العام المالى القادم

- وضعت الحكومة المصرية برنامجاً طموحاً للإصلاح الإقتصادى يهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية التى ظل الاقتصاد المصرى يعانى منها لسنوات. وبالفعل بدأت الحكومة في تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية والمالية الهامة منذ نوفمبر ٢٠١٦ والتى طالما تأخر تنفيذها خلال السنوات السابقة، وهو ما أدى بدورة إلى جذب المؤسسات الدولية لمساندة هذا البرنامج الطموح مثل صندق النقد الدولى، والبنك الدولى، وبنك التنمية الإفريقى، ومجموعة الـG٧. وبمتابعة المؤشرات الإقتصادية فقد بات واضحاً تزايد رغبة المستثمرين للإستثمار فى الإقتصاد المصرى وتنامى الثقة فى برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تنفذه الحكومة. وإستكمالاً لما تحقق فإن الحكومة المصرية تسعى إلى تنفيذ مرحلة ثانية من الإصلاحات من خلال مشروع موازنة العام المالى القادم ٢٠١٨/٢٠١٧ مع التركيز على مواجهة التحديات بشكل متكامل ومن أهمها إصلاحات منظومة قطاع الطاقة وإستكمال إجراءات ترشيد الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه ومواجهة التهرب الضريبى وتحسين البيئة الضريبة وتحسين مناخ الأعمال.

- ترتبط مصر ببرنامج إصلاحى مع صندوق النقد الدولى (EFF) مدته ثلاث سنوات ينتهى فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ لإصلاح الإقتصاد المصرى ووضعه على الطريق الصحيح وجعله ينمو بكامل طاقاته الكامنة مع تحقيق معدلات نمو مستدامة وعلاج الكثير من التشوهات المزمنة فى الموازنة العامة للدولة التى لازمتها بسبب إتباع سياسات دعم سلعى غير رشيدة (دعم المنتجات البترولية والكهرباء والسلع التموينية) خلال العقود الماضية حيث كان يستفيد منه الأغنياء وغير المستحقين له أكثر من الفقراء والمحتاجين. ويساهم هذا البرنامج فى توجيه الإنفاق العام إلى مكانه الصحيح حيث يتم ترشيد الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه بالإضافة إلى تحفيز الإستثمار وتشجيع القطاع الخاص وزيادة الإستثمارات التى تؤدى إلى زيادة الموارد العامة.

- حيث يتضمن مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ عدد من الإجراءات الرئيسية تم الإعتماد عليها لتحقيق العجز المستهدف والسيطرة عليه وعدم السماح له بالتنامى مرة أخرى، حيث تبلغ قيمة الإجراءات الضريبية ١٠٥ مليار جنيه (٢.٥% من الناتج المحلي) والإجراءات غير الضريبية ٢٢ مليار جنيه (٠.٥% من الناتج المحلي) بإجمالى ١٢٧ مليار جنيه تقريباً (٣.١% من الناتج المحلى).

§ ويواجه تنفيذ الموازنة العامة الجديدة بعض المخاطر ومن بينها إرتفاع أسعار المواد البترولية والقمح العالمية عن التقديرات العالمية في الوقت الحالى وبما يؤثر على زيادة دعم المواد البترولية والغذائية، مما يساعد على زيادة الضغوط التضخمية فى ظل إرتفاع سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية خاصة الدولار وإنعكاس ذلك على تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى عن المعدلات المقدرة في الموازنة لأسباب خارجية أو داخلية وبحيث تؤثر على الإستثمارات ومعدلات النشاط الإقتصادى.

§ ضرورة إلتزام الهيئات ومؤسسات الدولة وعلى وجه الخصوص شركات وبنوك القطاع العام بتحويل الفوائض المدرجة بموازناتها للخزانة العامة للدولة كمورد رئيسى لتمويل إلتزامات الدولة. بالإضافة إلى المخاطر الناشئة عن التوسع فى إصدار الضمانات.

§ تكرار حدوث الأزمات المالية العالمية وعدم إستقرار الأسواق بما يؤثر على قدرة الدول النامية ومن بينها مصر في الحصول على التمويل بتكلفة غير مرتفعة. كما أن إرتفاع أسعار الفائدة على السندات الأمريكية التى كانت تقترب من الصفر فى المائة من شأنه جعل الإقتصاد الأمريكى أكثر جاذبية للإستثمارات الأجنبية من كل دول العالم مما يقلل من فرص الحصول على التمويل الميسر بسعر فائدة مناسب لتمويل الموازنة العامة للدولة.

§ حدوث إنخفاض فى معدلات النمو العالمى أو إنخفاض معدلات التجارة العالمية أو حدوث تضخم لدى الشركاء التجاريين كل تلك المخاطر ستنعكس على أداء الإقتصاد المصرى وبالتالى على الموازنة العامة للدولة، حيث أن حدوث إنخفاض فى معدلات النمو العالمى سيصاحبه إنخفاض فى الطلب على الصادرات المصرية وإنخفاض أعداد السائحين القادمين لمصر وبالتالى إنخفاض التدفقات الأجنبية للإقتصاد المصرى، كما أن حدوث ركود فى معدلات التجارة العالمية من شأنه حدوث إنخفاض فى حجم التجارة المارة بقناة السويس مما ينعكس على إيرادات قناة السويس التى تؤول للموازنة العامة بالخفض. أما فى حالة حدوث تضخم لدى الشركاء التجاريين من شأنه أن ينعكس على زيادة معدل التضخم فى مصر حيث يعتبر تضخماً مستورداً حيث ينتقل إلى الإقتصاد المصرى من خلال ما يتم إستيراده من سلع وخدمات بأسعار مرتفعة منهم.

§ كما إن عدم تطبيق إجراءات الإصلاح المالى أو التأخر فى تطبيقها سوف يؤدى إلى تحميل عجز الموازنة العامة بقيمة هذه الإجراءات مما يؤدى لزيادة حجم الإستدانة لتمويل عملية الإنفاق على الخدمات العامة. ولذلك تهيب الحكومة بمجلس النواب الموقر وكافة جموع المواطنين معاونتها ومساندتها على ضبط المالية العامة للإقتصاد المصرى من خلال إقرار الإصلاحات ومشروعات القوانين التى سيتم تقديمها للتنفيذ في موازنة العام القادم.